

المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية



الاجتماع العام للمنبر الحكومي الدولي للعلوم
والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات
النظم الإيكولوجية
عبر الإنترنت، 14-24 حزيران/يونيه 2021
البند 7 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير تحديد النطاق لتقييم موضوعي بشأن الروابط
المتبادلة بين التنوع البيولوجي والماء والغذاء والصحة

تقرير تحديد النطاق لتقييم الروابط المتبادلة بين التنوع البيولوجي والمناخ والماء والغذاء والطاقة والصحة (تقييم صلة الترابط)**

مذكرة من الأمانة

- 1- في الدورة السابعة للاجتماع العام، وفي الفقرة 2 (أ) من الفرع ثانياً من المقرر م.ح.د-1/7، وافق الاجتماع العام على عملية تحديد النطاق لتقييم مواضيعي للروابط القائمة بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة (تقييم الترابط)، وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر المبينة في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-3/3 واستناداً إلى تقرير تحديد النطاق الأولي للتقييم، المبين في التذييل الثاني، الفرع الأول من الوثيقة IPBES/7/6.
- 2- ومراعاة للوضع الاستثنائي الذي أحدثه فيروس كورونا الجديد، وبالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه المنبر في تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالروابط القائمة بين التنوع البيولوجي والجوانح الحالية والمستقبلية من قبيل كوفيد-19، وفي الوصول إلى جمهور واسع، قرر مكتب المنبر وفريق الخبراء المتعدد التخصصات أن ينظم المنبر حلقة عمل افتراضية للمنبر بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والجوانح. وعُقدت حلقة العمل عبر الإنترنت في الفترة من 27 إلى 31 تموز/يوليه 2020، باعتبارها "حلقة عمل للمنبر" وفقاً لإجراءات المنبر⁽¹⁾. وقد أرشد تقرير حلقة العمل الجوانب المتعلقة بالصحة في تحديد نطاق تقييم صلة الترابط، وسيتاح كذلك التقييم. وسيتاح التقرير في الوثيقة IPBES/8/INF/5.
- 3- وكذلك اتفق مكتب المنبر وفريق الخبراء المتعدد التخصصات على تنظيم حلقة عمل بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ برعاية مشتركة⁽²⁾ مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وعُقدت حلقة العمل عبر الإنترنت في الفترة من 14 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، واستُرشد بتقرير حلقة العمل في تحديد نطاق تقييم صلة الترابط، وسيتاح كمادة تكميلية لذلك التقييم. وسيتاح التقرير في الوثيقة IPBES/8/INF/20.
- 4- تبين هذه المذكرة تقرير تحديد النطاق الذي قدمه فريق الخبراء المتعدد التخصصات إلى الاجتماع العام. وترد المعلومات عن عملية تحديد النطاق في الوثيقة IPBES/8/INF/4.

* IPBES/8/1

** تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

(1) الفرع 6-1 من إجراءات إعداد نواتج المنبر الواردة في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-3/3.

(2) الفرع 6-2 من إجراءات إعداد نواتج المنبر الواردة في المرفق الأول للمقرر م.ح.د-3/3.

أولاً- النطاق، والجدول الزمني، والتغطية الجغرافية، والسياق السياساتي، والمسائل الشاملة، والأسلوب المنهجي

ألف- النطاق

5- أعدت هذه الوثيقة استجابة للمقرر م.ح.د-1/7، الذي وافق على عملية لتحديد نطاق تقييم مواضيعي للترابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة، لكي ينظر فيها الاجتماع العام في دورته الثامنة. ويصف تقييم تحديد النطاق الأولي⁽³⁾ التحدي لهذا التقييم المتمثل في "تحقيق صحة جيدة للجميع من خلال الأمن الغذائي والمائي، بوسائل منها تعزيز استخدام التنوع البيولوجي، دون إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي أو نوعية المياه أو المناخ وفي سياق التغير العالمي، بما في ذلك تغير المناخ". ويقترح فريق الخبراء المتعدد التخصصات إدراج الطاقة في النطاق، مما سيتيح للتقييم أن ينظر بالكامل في أوجه التآزر والتنازلات المتعلقة بتغير المناخ. وبناء على ذلك، وكذلك مع مراعاة أن التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر أساسيان لدعم هذا الترابط، سينظر التقييم في أوجه الترابط والاعتماد المتبادل بين المناخ والمياه والغذاء والطاقة والصحة من خلال علاقتها بالتنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر من أجل توفير خيارات سياساتية قابلة للتطبيق سعياً إلى تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف المتعددة الأطراف ذات الصلة.

6- وسيقيم التقرير حالة المعارف بشأن الاتجاهات الماضية والحالية والمحتملة مستقبلاً في هذه الروابط المتبادلة المتعددة المستويات مع التركيز على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر من أجل الاسترشاد بها في وضع السياسات والإجراءات. وتوجد أوجه قوية للترابط والاعتماد المتبادل بين الأهداف المتفق عليها عالمياً لتوفير الأمن الغذائي والمائي، والصحة للجميع، والطاقة النظيفة الميسورة التكلفة وحماية التنوع البيولوجي في البر وفي المحيطات ومكافحة تغير المناخ، من بين أمور أخرى. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة "متكاملة وغير قابلة للتجزئة"، وتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وبالمثل، يُعترف أيضاً بالترابط المتبادل لأهداف اتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقات المتعددة الأطراف والأطر الدولية ذات الصلة. وسيجري تقييم أوجه التكامل والتنازل المتبادل بين هذه الاتفاقات والأطر في سياق نهج صلة الترابط.

7- وسيدرس التقييم، على وجه الخصوص، الصلات البالغة الأهمية بين التنوع البيولوجي وصحة الإنسان. وسيقيم كيفية ظهور الأمراض المعدية من التنوع الميكروبي الموجود في الطبيعة⁽⁴⁾ وكيف تسبب الأنشطة البشرية انتشارها⁽⁵⁾. وسيستعرض كيف توفر الطبيعة الأدوية والعقاقير الطبيعية، وتلهم المنتجات الاصطناعية⁽⁶⁾.

8- ولأغراض هذا التقييم، فإن التنوع البيولوجي هو "التباين بين الكائنات الحية من جميع المصادر بما في ذلك النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وغيرها من النظم الإيكولوجية المائية والمجمعات الإيكولوجية التي تشكل جزءاً منها. ويشمل ذلك التباين في الخصائص الوراثية، والسمات الظاهرية، والتطورية، والوظيفية، فضلاً عن التغيرات في الوفرة والتوزيع على امتداد الزمان والمكان ضمن الأنواع وفيما بينها، وفي المجتمعات البيولوجية والنظم

(3) IPBES/7/6، التذييل الثاني، الفرع الأول.

(4) تشير "الطبيعة" في سياق المنبر إلى العالم الطبيعي مع التركيز على التنوع البيولوجي. وفي سياق العلم تشمل الطبيعة فئات مثل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وأداء النظم الإيكولوجية والتطور والمحيط الحيوي والتراث التطوري المشترك للبشرية والتنوع البيولوجي-الثقافي. وفي سياق نظم المعرفة الأخرى تشمل الطبيعة فئات مثل أمنا الأرض ونظم الحياة. أما المكونات الأخرى للطبيعة، مثل طبقات المياه الجوفية العميقة والاحتياطيات المعدنية والأحفورية والطاقة الهوائية والشمسية والحرارية الأرضية والموجبة فهي لا تدخل ضمن تركيز المنبر الحكومي الدولي. وتسهم الطبيعة في المجتمعات من خلال تقديم الإسهامات للبشر، انظر المنبر الحكومي الدولي (2019): الموجز الخاص بمقرري السياسات لتقرير التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. س. دياز، ي. زيتيله، إ. س. برونديزو، وآخرون (محررون). أمانة المنبر الحكومي الدولي، بون، ألمانيا. 56 صفحة.

(5) IPBES (2020): Workshop Report on Biodiversity and Pandemics of the Intergovernmental Platform on Biodiversity and

Ecosystem Services (تقرير حلقة العمل بشأن التنوع البيولوجي والجوائح التي نظمها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية). P. Daszak, et al. (eds.). IPBES secretariat, Bonn, Germany. 96 pages.

(6) المنبر الحكومي الدولي (2019): الموجز الخاص بمقرري السياسات لتقرير التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. س. دياز، ي. زيتيله، إ. س. برونديزو، وآخرون (محررون). أمانة المنبر، بون، ألمانيا. 56 صفحة.

الإيكولوجية⁽⁷⁾؛ ويشمل المناخ نظام المناخ العالمي وتفاعلاته مع الأنشطة البشرية بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتخفيف من أثارها والتكيف مع تغير المناخ؛ وتشمل المياه جميع أشكال المياه السطحية والجوفية والعمليات والنظم البيوفيزيائية والبشرية التي تنظم نوعيتها وكميتها وتوزيعها واستخدامها؛ ويشمل الغذاء سلسلة القيمة الكاملة لجميع الأغذية المزروعة والبرية، من الإنتاج إلى الاستهلاك حتى التخلص منها؛ وتشمل الطاقة سلسلة القيمة الكاملة لجميع مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة، بما في ذلك الاستخراج والإنتاج والتوزيع والنفايات والآثار المترتبة على تلك المصادر؛ وتشمل الصحة جوانب الصحة البدنية والعقلية والرفاه البشري والنظم المتعلقة بالوقاية من الأمراض ومعالجتها وإدارتها.

9- وسيبرز التقييم عتبات الترابط في الصلة، وردود الفعل المتبادلة فيما بينها وقدرتها على الصمود، فضلاً عن الفرص وأوجه التآزر والتنازل المتبادل بين خيارات الاستجابة المختلفة. وسينظر التقييم في أوجه التآزر والتنازل من حيث الآثار المعرفة تعريفاً واسعاً في المجالات الاجتماعية (مثل الجوانب الثقافية والروحية والصحية ومجالات الحوكمة والسلطة والشؤون الجنسانية والمساواة والأمن) والاقتصادية (مثل سبل العيش والدخل والعمالة والتوزيع والإنصاف) والإيكولوجية (مثل انخفاض عدد السكان، وخطر الانقراض، وحالة النظام الإيكولوجي، والاتصال، والظروف المناخية، والظروف المتعلقة بالمياه). وستكون هذه التحليلات كمية، كلما أمكن ذلك. وسيجري التركيز على خيارات الاستجابة التي تراعي عناصر صلة الترابط هذه وأبعادها المتنوعة.

10- وسيضمن التقييم تقديراً للدور الذي تؤديه أهم محركات التغيير غير المباشرة (أي القيم المجتمعية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والديموغرافيا، والتكنولوجيا والثقافة، والحوكمة) والمباشرة (أي تغيير استخدام الأراضي والبحار، والاستغلال، والتلوث، والأنواع الغازية، وتغير المناخ)⁽⁸⁾، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، والآثار المترتبة على الطبيعة من الإنتاج والإمداد والاستهلاك (بما في ذلك الترابط على مسافات بعيدة)، والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر ونوعية الحياة الجيدة.

11- وستُدعم عملية التقييم ونواتجها بوظائف المنبر الأربعة وستسهم فيها⁽⁹⁾.

باء - الجدول الزمني والتغطية الجغرافية

12- سيكون هذا التقييم عالمياً في نطاقه، لكنه سيبرز أوجه التشابه والاختلاف الإقليمية، ويشمل النظم البرية ونظم المياه العذبة والنظم البحرية.

13- وسيغطي الإطار الزمني للتحليلات الفترة الماضية (السنوات الخمسين الماضية) والحالة الراهنة والتوقعات المستقبلية المعقولة حتى عام 2050، مع التركيز على فترات مختلفة حتى عام 2050 تغطي التواريخ المستهدفة الرئيسية المتعلقة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020⁽¹⁰⁾ وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن النظر في الآفاق الزمنية التاريخية الأطول من أجل فهم دور المحركات الرئيسية التي حدثت أو بدأت قبل أكثر من 50 عاماً، ومن الواضح أنها ذات صلة بخيارات الاستجابة المستقبلية. وسيُنظر في الآفاق الزمنية المستقبلية الأطول حتى عام 2100 حيثما تضيف تلك الآفاق معارف ذات أهمية بشأن العواقب الطويلة الأجل لتفاعلات الصلة المترابطة أو قدرة خيارات الاستجابة على الصمود للأجل البعيد.

14- وسيُجرى التقييم على مدى ثلاث سنوات تقريباً، الأمر الذي سيضعه في موقع جيد لإرشاد وتيسير إجراء استعراض للتقدم المحرز نحو الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

(7) مسرد المصطلحات لتقرير التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES 2019).

(8) على النحو المعرف في الموجز الخاص بمقرري السياسات لتقرير التقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

(9) الوثيقة UNEP/IPBES.MI/2/9، المرفق الأول، التذييل الأول، الفرع الأول.

(10) المقرر 34/14 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. للمزيد من المعلومات، انظر

<https://www.cbd.int/conferences/post2020>

جيم- السياق السياسي

15- سيسهم هذا التقييم في تطوير قاعدة معارف معززة لمقرري السياسات من أجل اتخاذ القرارات المستنيرة المبنية على العلم، في سياق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وغاياته المستهدفة، فضلاً عن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، والمساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الطويلة الأجل بموجب اتفاق باريس، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

16- ويشمل المستخدمون المستهدفون الحكومات، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، ومعاهدة الأنواع المهاجرة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والعمليات المتصلة بالمحيطات في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة)، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمنظمات الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. ومن المتوقع أن يُسترد بالتقييم في السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية الأخرى المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والإسهامات التي يقدمها للبشر والاستخدام المستدام لهما وللإسهامات التي يقدمانها. وكذلك سيوفر التقييم التوجيهات بشأن بناء القدرة على الصمود أمام الجوائح مع إبراز دور التنوع البيولوجي واستعادة وظائف النظام الإيكولوجي في الوقاية منها.

دال- المسائل الشاملة

17- سيهدف التقييم إلى معالجة جملة أمور منها المسائل التالية التي تهم صانعي القرارات الذين يتعاملون مع التفاعلات المعقدة بين عناصر صلة الترابط؛ ولا توجد علاقة تناظر أحادي بين هذه المسائل وفصول التقييم:

(أ) ما هو الأثر الذي تحدثه النُهج السابقة والحالية لإنتاج واستخدام المياه والغذاء والطاقة والتفاعلات فيما بينها على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر بما في ذلك الشعوب المحرومة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؟ وكيف تتفاعل تلك النُهج مع التنوع البيولوجي وإسهامات الطبيعة؟ وكيف سيتفاعل تغير المناخ مع عناصر صلة الترابط ويُعدل دورها؟ وما هو دور الاستخدامات الثقافية في هذا التفاعل؟

(ب) ما هو دور التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر في صحة الإنسان ورفاهه؟ وكيف يظهر هذا الدور أو يتأثر بواسطة المياه أو الأغذية أو إنتاج الطاقة وإمداداتها واستهلاكها ومن خلال تغير المناخ و/أو التفاعلات بين تلك العوامل؟

(ج) كيف يمكن تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة من أجل تعزيز التنوع البيولوجي وتسوية المنازعات بين التنمية وحفظ التنوع البيولوجي؟

(د) ما هي الخيارات المختلفة للسياساتية/الإدارية والمالية، لحفظ التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر وصحة الإنسان ولإستخدامهما المستدام، مع تنفيذ نظام متكامل ومستدام للمياه/الغذاء/الطاقة؟ وكيف يمكن لهذه الخيارات السياساتية/الإدارية أن تحسن أيضاً القدرة على الصمود إزاء تغير المناخ وأن تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؟

(هـ) ما هي العناصر المكونة لنظام إدارة متكامل ناجح⁽¹¹⁾ للمياه/الغذاء/الطاقة يصمم لكي يقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة على التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر، وعلى تغير المناخ وصحة الإنسان؟ وكيف يمكن للتنوع البيولوجي أن يسهم في قدرة نظم إنتاج الغذاء والطاقة الأحيائية وقدرتها على الصمود والتكيف وأن يعزز تلك القدرة؟ وكيف يمكن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الإنصاف والاستدامة في

(11) يوصف النظام "الناجح" بأنه نظام يؤثر تأثيراً طفيفاً على التنوع البيولوجي.

الاستفادة من العناصر ذات الصلة للتنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر، بحيث يشمل ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؟ وما هي المؤشرات التي يمكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات، وما مدى فعالية مؤشرات إطار الرصد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وخطة عام 2030 في تحديد تفاعلات صلة الترابط، وما هي الخيارات المتاحة للتحسين؟

هاء - الأسلوب المنهجي

18- سينجز التقييم فريق من الخبراء وفقاً لإجراءات إعداد نواتج المنبر. وسيضمن موجزًا لمقرري السياسات ومجموعة من الفصول، ويعرض على الاجتماع العام للموافقة عليه وقبوله، على التوالي.

19- ويسعى التقييم إلى أن يكون ذا مصداقية ومشروعية وأن يبني على أسس متعددة من الأدلة. وسيبرز الموجز الخاص بمقرري السياسات النتائج الرئيسية ذات الصلة بالسياسات والخيارات غير الإلزامية المتعلقة بالسياسات لمجموعة واسعة من المستخدمين النهائيين، ويذكر بعض تلك النتائج والخيارات أعلاه، وسيجسد التحليل الشامل الذي أجري ضمن الفصول للحالة الراهنة للمعارف العلمية ونظم المعارف الأخرى (بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية).

20- وسيستند التقييم إلى الأدلة الموجودة: البيانات (بما في ذلك، حسب الاقتضاء، البيانات الوطنية)، والمؤلفات العلمية والمنشورات غير الرسمية، وغير ذلك من أشكال المعارف واللغات (قدر الإمكان)، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، وفقاً للإجراءات ذات الصلة للمنبر.

21- وسيستند التقييم إلى العمل السابق والجاري الذي يقوم به المنبر ويكمل ذلك العمل، بما في ذلك تقييمات المنبر (المنهجية والمواضيعية والإقليمية والعالمية). وسيعتبر التقريران اللذان صدرتا عن حلقة عمل المنبر بشأن التنوع البيولوجي والجوائح وحلقة العمل التي اشترك في رعايتها المنبر والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن المناخ والتنوع البيولوجي مادة تكميلية في إعداد التقييم. وسيستخدم التقييم أيضاً البيانات والمعلومات القائمة التي تحتفظ بها المؤسسات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة. وسيستخدم التقييم السيناريوهات والنماذج القائمة، فضلاً عن السيناريوهات والنماذج الجديدة التي يمكن تحفيز إنتاجها كجزء من عملية متابعة تقييم المنبر لسيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية⁽¹²⁾.

22- وسيحدد التقييم الثغرات المعرفية الرئيسية والمجالات التي تتطلب إنتاج المعارف في مجال القدرات والسياسات وأدوات دعم السياسات، كما سيوفر خيارات وحلولاً لمعالجتها على المستويات المناسبة.

23- وستدعم فرقة العمل المعنية بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية تنفيذ النهج المتبع في المنبر للاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والاستفادة منها، من أجل هذا التقييم. وستدعم فرقة العمل المعنية بالمعارف والبيانات الأعمال المتعلقة بالبيانات والمعارف، على النحو الذي يرد تفصيله في الفرع الثالث أدناه. وستدعم فرقة العمل المعنية بالسيناريوهات والنماذج عمل المؤلفين، ولا سيما مؤلفو الفصل 4. وستضطلع فرقة العمل المعنية بدعم السياسات بأعمال لزيادة أهمية التقييم في مجال السياسات العامة وتعزيز استخدامه في اتخاذ القرار، بعد الموافقة عليه. وأخيراً، ستشرف فرقة العمل المعنية ببناء القدرات على تنفيذ أنشطة بناء القدرات على النحو المبين في الفرع الخامس أدناه.

24- ونظراً لأوجه الترابط القوية المحتملة بين تقييم الترابط الذي يخطط له المنبر وتقييم التغيير التحويلي (التقييم الموضوعي بشأن الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي والعوامل المحددة للتغيير التحويلي والخيارات المتاحة

(12) المنبر الحكومي الدولي (2016): تقرير التقييم المنهجي بشأن سيناريوهات ونماذج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية The Methodological Assessment Report on Scenarios and Models of Biodiversity and Ecosystem Services. S.) (Ferrier, K. N. Ninan, P. Leadley, R. Alkemade, et al. (eds.). أمانة المنبر، بون، ألمانيا. 348 صفحة.

لتحقيق رؤية العام 2050 للتنوع البيولوجي، (IPBES/8/4)، سيتم ضمان التنسيق والتيسير عن كثب بين عمليتي التقييم خلال وضعهما وذلك لإتاحة التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية في النطاق والعمل. وسيكمل التقييمان كلاً منهما الآخر، حيث يركز تقييم التغيير التحويلي على محددات التغيير التحويلي، ويركز تقييم الترابط على الخيارات المتاحة للتغلب على أوجه التنازل وتمكين أوجه التآزر المتبادل بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والمناخ والطاقة والصحة.

ثانياً - المخطط العام للفصول

25- ترتبط النظم المستدامة للمياه والغذاء والطاقة والصحة مع التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر. وكذلك تتفاعل صلة الترابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والطاقة والصحة مع تغير المناخ، ولا سيما مع الوسائل التي يتبعها البشر لتخفيف الانبعاثات ولوضع خيارات التكيف مع تغير المناخ. وتتناول نهج صلة الترابط على نحو متزامن التفاعلات عبر القطاعات المتعددة والآثار التراكمية للمحركات المختلفة، التي تقع في صميم أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف المتعددة الأطراف ذات الصلة، مما يجسد طابعها المتكامل والمترباط وغير القابل للتجزئة.

26- وسيقسم التقييم إلى جزأين، فيركز في جزئه الأول على تأطير صلة الترابط، في حين يركز الجزء الثاني على المسارات المؤدية إلى مصائر مستقبلية مستدامة. وسيضمن الجزء الأول أربعة فصول، في حين يتألف الجزء الثاني من ثمانية فصول، يحتوي كل منها على موجز تنفيذي.

الجزء الأول - تأطير صلة الترابط

27- **الفصل 1: تعريف صلة الترابط.** سيوجز الفصل 1 الإطار العام للتقييم، ويحدد عناصر صلة الترابط، بما في ذلك جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويعرض أوجه الترابط والاعتماد المشترك فيما بين العناصر (التنوع البيولوجي، والمناخ، والنظم المتعلقة بالمياه والغذاء والطاقة والصحة) عبر النطاقات والمناطق الجغرافية. وسيوضح الفصل 1 مدى أهمية تقييم الترابط بالنسبة للسياسات، ويقدم خريطة طريق وأساساً منطقياً شاملاً لتسلسل الفصول في التقييم، ويحدد المسائل الرئيسية ذات الأهمية للسياسات فيما يتعلق بتقييم الترابط (انظر الفرع دال). وسيضع هذا الفصل إطار الأساس المفاهيمي لتقييم الترابط مع ربطه بالإطار المفاهيمي للمنبر، بما في ذلك ارتباطاته بالإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر ونوعية الحياة الجيدة. وسيناقش الفصل أيضاً أهمية المؤشرات في سياق صلة الترابط، وفعالية أطر الرصد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وخطة العام 2030 في تحديد تفاعلات هذه الصلة.

28- **الفصل 2: الحالة والاتجاهات السابقة للتفاعلات البسيطة لصلة الترابط.** سيقم الفصل 2 الاتجاهات العالمية والإقليمية والحالة الراهنة للجوانب الرئيسية للتفاعلات ثنائية الاتجاه بين التنوع البيولوجي وكل عنصر من عناصر صلة الترابط. ويعالج الفصل كل تفاعل من التفاعلات ثنائية الاتجاه في فرع منفصل: (أ) التنوع البيولوجي والمناخ؛ (ب) التنوع البيولوجي والمياه؛ (ج) التنوع البيولوجي والغذاء؛ (د) التنوع البيولوجي والطاقة؛ (هـ) التنوع البيولوجي والصحة.

29- وفي كل قسم، سيجري وصف التفاعلات وتقييمها، كمياً كلما أمكن ذلك، وذلك من حيث تكاليفها وفوائدها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويوجز كل قسم الأفكار الشاملة التي يمكن أن تحسن عملية اتخاذ القرار ويضع قيماً تسند التوجهات الماضية في التفاعلات الهامة إلى المحركات (المباشرة وغير المباشرة)، محدداً ما هي الإجراءات أو القرارات أو السياسات أو المؤسسات الماضية التي حققت أو لم تحقق النهوض بعناصر صلة الترابط بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة على نطاقات مختلفة. وسيصف التحليل والتجميع في كل فرع أدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (مثل القواعد والقيم والعادات والممارسات الثقافية المشتركة) المرتبطة بأي نظام من النظم التي تؤلف صلة الترابط. وبالإضافة إلى التقييم المنعمق للتفاعلات الثنائية الاتجاه، سيقدم كل فرع إشارة موجزة إلى أهم التفاعلات الأعلى رتبة (في ثلاثة اتجاهات أو أكثر) في الماضي والحاضر، بحيث تشمل كل زوج من التفاعلات التي ستُفحص بمزيد من التفصيل في الفصل 3.

30- **الفصل 3: الحالة والاتجاهات السابقة للتفاعلات المعقدة لصلة الترابط.** سيقم الفصل 3 الاتجاهات العالمية والإقليمية والحالة الراهنة في التفاعلات ذات الرتب الأعلى بين التنوع البيولوجي والمناخ والمياه والغذاء والطاقة والصحة. وبناء على الفصل 2، الذي يتناول هذه الصلة من خلال التفاعلات ثنائية الاتجاه الخاصة بكل نظام، سيؤكد هذا الفصل على التفاعلات في ثلاثة اتجاهات أو أكثر (مثلاً التنوع البيولوجي- الغذاء- الصحة، والتنوع البيولوجي- المناخ- المياه- الطاقة). ويمثل فهم صلة الترابط أمراً معقداً ولكنه ضروري لإدارة قضايا التنوع البيولوجي والتنمية على نحو فعال. وسيستند هذا الفصل التوجهات الماضية في التفاعلات الهامة إلى المحركات (المباشرة وغير المباشرة)، محدداً ما هي الإجراءات أو القرارات أو السياسات أو المؤسسات الماضية التي أثرت على عناصر صلة الترابط بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة. وسيقيم الفصل أوجه التآزر والتنازل المتبادل المحتملة بين هذه الأبعاد المتعددة لصلة الترابط، ويحدد التحديات والفرص والمنهجيات المتاحة لتناولها على نحو كلي بدلاً من تناولها من منظور نظام واحد في كل مرة. ولن يسعى الفصل إلى تقييم كافة التفاعلات الممكنة ذات الرتب الأعلى. وسيحدد، بدلاً من ذلك، مجموعة فرعية من التفاعلات التي يرجح أن تكون الأقوى في تشكيل صلة الترابط وأكثر تلك التفاعلات أهمية لخيارات الاستجابة، ويركز عليها. وبذلك، سينشئ مجموعة من العلاقات الشاملة التي يمكن استكشافها على نحو متسق من خلال السيناريوهات الواردة في الفصل 4.

31- **الفصل 4: التفاعلات المستقبلية عبر صلة الترابط بين التنوع البيولوجي- المناخ- المياه- الغذاء- الطاقة- الصحة.** سيقم الفصل 4 أنواعاً مختلفة من السيناريوهات (استكشافية، فاحصة للسياسات، وساعية إلى تحقيق الأهداف، ومحددة وفقاً لتقييم السيناريوهات والنماذج الصادر عن المنبر) تمثل تصورات مستقبلية معقولة لقضايا صلة الترابط التي يتناولها هذا التقييم. وسيركز الفصل على السيناريوهات التي تتناول، بطريقة متكاملة، التفاعلات المتعددة فيما بين هذه القضايا واستجاباتها لمحركات التغيير الرئيسية (مثل النمو السكاني والاقتصادي)، مثلما حُدِّدت في الفصل 3 باعتبارها الأقوى والأهم بالنسبة لخيارات الاستجابة. وبينما يغطي هذا الفصل مجموعة من السيناريوهات الاستكشافية التي يرجح أن تظهر آثاراً إيجابية وسلبية في المستقبل على التنوع البيولوجي، سيضع الفصل تركيزاً أكبر على تحليل ومقارنة السيناريوهات التي تمثل مصائر مستقبلية مستدامة، مما يمهّد الطريق للفصول من 5 إلى 11. وسيركز الإطار الزمني للتحليل على سيناريوهات تغطي الفترة من 2030 إلى 2050 (ترتبط بأهداف سياساتية ذات صلة مثل أهداف التنمية المستدامة ورؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي)، على الرغم من أن الآفاق الزمنية الأطول حتى عام 2100 ستراعى حيث تضيف معارف ذات أهمية بشأن النتائج الطويلة الأجل لتفاعلات صلة الترابط أو قدرة خيارات الاستجابة على الصمود في الأجل الطويل. وسيُنظر في الدراسات الكمية و/أو النوعية لسيناريوهات النطاقات العالمية إلى الوطنية (ودون الوطنية حيث تكون ذات أهمية).

32- وسيغطي الفصل مجموعة واسعة من المحركات المباشرة وغير المباشرة لتغيير التنوع البيولوجي (انظر الفقرة 10) التي جرى تناولها ضمن سيناريوهات تشكل صلة الترابط أو تؤثر عليها، بما في ذلك كيفية تطور هذه المحركات عبر الزمن ونحو المستقبل. وسيبين هذا الفصل أيضاً النظرات والرؤى العالمية البديلة للمستقبل، بما في ذلك الرؤى الراسخة في معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. وسيضمن الفصل تحليلات لتعيين أي تفاعلات صلة الترابط هي الأكثر تأثيراً في تحديد كيفية تحقيق أهداف سياسية متعددة متفق عليها دولياً (مثل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، واتفاق باريس، وأهداف التنمية المستدامة)، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من التنازلات. وسيبين المسارات التي تؤدي إلى تحقيق النتائج الأقرب إلى هذه الأهداف السياسية والأبعد عنها. وأخيراً، سيناقش أوجه عدم التيقن والنقص التي تعترض السيناريوهات والنماذج المتاحة حالياً، مع التركيز على تناولها لتفاعلات صلة الترابط.

الجزء الثاني - المسارات المؤدية إلى مصائر مستقبلية مستدامة

33- سيتناول الجزء الثاني من التقييم المسارات الممكنة لتحقيق طائفة من المصائر المستقبلية المستدامة⁽¹³⁾.

(13) سيبلم التقييم بأن هناك طائفة من المصائر المستقبلية المستدامة التي تعتمد على نظرة المرء إلى العالم وعدد من العوامل الأخرى.

34- وسيقيّم الفصل 5 الخيارات السياساتية والاجتماعية-السياسية المتاحة لتنفيذ التغييرات. وبالإستناد إلى التحليلات الواردة في الجزء الأول، ستقدم الفصول من 6 إلى 11 نظرة شاملة متعددة القطاعات لتقييم إمكانات مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة لإحداث التغييرات المحددة في الفصل 5. وسيقيّم الفصول الخيارات لإجراءات تتخذها الجهات الفاعلة التي تركز على المياه (الفصل 6)، والغذاء (الفصل 7)، والطاقة (الفصل 8)، والصحة (الفصل 9)، والتمويل (الفصل 10)، والتنوع البيولوجي (الفصل 11)، بحيث تتضافر فيما بينها، وفقاً لنهج صلة الترابط.

35- وسينظر كل فصل في ما يلي:

(أ) خيارات الاستجابة التي تشمل العمل الفردي والجماعي (مثلاً من الحكومات المحلية إلى الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والشباب، والمنظمات الدينية، ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الربحية، ومنظمات البحوث) لتعديل أو تغيير السياسات والقواعد التنظيمية، والأدوات المالية، وهياكل الحوكمة، وأنواع التكنولوجيا، والممارسات التجارية، والسلوكيات، والظروف التمكينية من أجل دفع التغييرات المحددة في الفصل 5؛

(ب) خيارات الاستجابة التي تتطلب اتخاذ إجراءات مشتركة من قطاعات متعددة، مع التشديد على كيفية إسهام كل قطاع في تلك الإجراءات المشتركة؛

(ج) إمكانات الحلول وخيارات الاستجابة القائمة على الطبيعة⁽¹⁴⁾؛

(د) التكاليف والفوائد (الأثار السلبية والإيجابية) الإيكولوجية (مثل التنوع البيولوجي، والمناخ، وإسهامات الطبيعة للبشر) والاجتماعية (مثل المساواة بين الجنسين، والقيم الثقافية، وعبء الأمراض، والأمن الغذائي، والأمن المائي، ومخاطر الكوارث)، والاقتصادية (مثل العمالة، وخيارات أسباب المعيشة، والدخل، والحصول على رأس المال)، المترتبة على خيارات الاستجابة التي يمكنها أن تعزز التغييرات التي يبرزها الفصل 5. وستكون هذه التقييمات كمية كلما أمكن ذلك، وستضمن النظر في التكاليف الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على التقاعس في اتخاذ الإجراءات أو تأخير اتخاذها؛

(هـ) ما هي المؤشرات المستخدمة لتتبع التقدم المحرز نحو إنجاز الأهداف/الغايات المستهدفة، بما في ذلك كجزء من إطار الرصد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وخطة عام 2030، ومدى كفاءة هذه المؤشرات في تحديد تفاعلات صلة الترابط، وما هو التقدم الذي أحرز إزاء هذه المؤشرات، وما هي الخيارات المتاحة لتحسينها أو استكمالها؟

(و) الثغرات المعرفية المتعلقة بخيارات الاستجابة للقطاع المحدد، بما في ذلك القيود المفروضة على استخدام نماذج المحاكاة المستندة إلى العمليات ونماذج المحاكاة الرقمية لأغراض استكشافات صلة الترابط؛

(ز) حسب الاقتضاء، دراسات لحالات النجاح والفشل على مستويات مختلفة.

36- الفصل 5: الخيارات السياساتية والاجتماعية-السياسية عبر صلة الترابط التي يمكن أن تيسر الانتقال إلى طائفة من المصائر المستقبلية المستدامة. سيحدد الفصل 5 ما يعنيه التغيير في سياق صلة الترابط الحالية، وسيقيّم جدوى مختلف الأطر النظرية والعملية لتنفيذ نهج الإدارة المستدامة، إما بواسطة التغيير التحويلي، أو بتحديد نهج أخرى للإدارة (الخيارات السياساتية والاجتماعية-السياسية). وسيجري استكشاف التغييرات التي يمكن أن تيسر الاستدامة في سياق العناصر الستة المتفاعلة لصلة الترابط، وفي السياق الأوسع لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وسيقيّم هذا الفصل العوامل، بما فيها العوامل الاقتصادية والمالية والتقنية والتكنولوجية والاجتماعية

(14) الإجراءات الرامية إلى حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية أو المعدلة وإدارتها على نحو مستدام واستعادتها، التي تتصدى للتحديات المجتمعية على نحو يتسم بالفعالية وقدرة التكيف، وتوفر في الوقت نفسه منافع لرفاه الإنسان والتنوع البيولوجي (مسرد المصطلحات للتقييم العالمي عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية).

والمؤسسية والثقافية والسلوكية، التي من شأنها أن تيسر أو تعرقل التغييرات الرامية إلى تحقيق مستقبل مستدام، وتتجنب اتخاذ الإجراءات التي قد يثبت عدم قدرتها على التكيف في الأجل الطويل. وعلى وجه التحديد، سيحدد الفصل 5 ويقيم المسائل المتداخلة/الرفيعة المستوى التي تتسم بالأهمية لجميع عناصر صلة الترابط، مثلاً القضايا الاجتماعية كالفقر، والعمالة، والجوانب الجنسانية، والتماسك، والتعليم، والأمن الغذائي، والإنصاف والعدالة، والديموغرافيا؛ والقضايا الاقتصادية والتمويلية كالثروة الشاملة للجميع، والإعانات المالية، والعوامل الخارجية، والدخل، والنمو، والفعالية من حيث التكلفة؛ والقضايا السياسية كالحكومة المتعددة المراكز والشمولية. وسيقيم الفصل كيفية تطور النظم الاقتصادية والمالية ونظم الحوكمة، ويقيم كذلك إمكانات التخطيط والإدارة الشاملين لعدة قطاعات في إيجاد نهج مستدامة لإدارة عناصر صلة الترابط. وسيدرس هذا الفصل الأدوار التي تؤديها التكنولوجيا، ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، والتصورات المختلفة عن نوعية الحياة الجيدة والقيم والظروف الهيكلية التي تؤثر على السلوك الفردي والجماعي في علاقتها بصلة الترابط. وسيجري تقييم الفعالية المحتملة لمجموعة متنوعة من التدخلات ونقاط التأثير لتعددية الحوكمة. وسيناقش الفصل ويقيم أنواع الإجراءات التي تمثل تغييرات تحويلية وغير ذلك من النهج المستدامة لاتخاذ القرارات، مثلاً ما هي الإجراءات التي قد لا تكون تحويلية في حد ذاتها ولكنها تؤدي إلى إحداث التحول (مثل إلغاء الإعانات الضارة)، ويحدد بإيجاز أنواع الإجراءات الخاصة بقطاعات محددة التي تتسم بالتدرج ولكنها تظل بالغة الأهمية (مثل استخدام الممارسات الزراعية الإيكولوجية)، مع فهم أوجه التآزر والتنازل المتبادل مع جميع عناصر صلة الترابط.

37- **الفصل 6: خيارات توفير النهج المستدامة في مجال المياه، بالتآزر مع العناصر الأخرى لصلة الترابط.** سيتناول الفصل 6 خيارات الاستجابة التي يمكن أن تنفذها الجهات الفاعلة في قطاع المياه العذبة لإحداث التغييرات المبينة في الفصل 5. وسيتم تحديد وتقييم خيارات الاستجابة مثل السياسات المائية، وقيمة المياه وإدارة الطلب، التي توفر إمدادات آمنة وكافية ومنصفة لمختلف المستعملين والاستخدامات، على نطاق مستجمعات المياه وغير ذلك من النطاقات المناسبة. وسيقيم الفصل أيضاً الخيارات السياساتية المتاحة لمديري المياه في القطاعين العام والخاص مثل الإدارة التشاركية، والاستخدامات التكيفية للنظم المائية، وحيازة المياه، والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، وتدابير التخفيف من آثار تطوير البنى التحتية لمياه، والحلول القائمة على الطبيعة التي تسهم في التنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية وإدارتها. وسيتم هذا الفصل نهجاً متكاملاً كلياً، ويسعى في الوقت ذاته إلى التصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ خيارات الاستجابة السياساتية. وسيدمج التنوع البيولوجي والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر في اعتبارات ما هو قائم حالياً من الاستجابات السياساتية والالتزامات والحوافز وقنوات التمويل، إلى جانب إدارة المياه من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وسيستكشف أيضاً فائدة المفاهيم ذات الصلة العابرة للتخصصات، التي يمكن استخدامها لتحديد التدخلات السياساتية المبتكرة.

38- **الفصل 7: خيارات توفير الطاقة المستدامة، بالتآزر مع العناصر الأخرى لصلة الترابط.** سيتناول الفصل 7 خيارات الاستجابة التي يمكن أن تنفذها الجهات الفاعلة في قطاع الطاقة لإحداث التغييرات المبينة في الفصل 5. وستركز الخيارات على تعميم التنوع البيولوجي في قطاع الطاقة، بما في ذلك نظم الطاقة الكربونية وغير الكربونية على حد سواء، وقد تشمل الاستجابات التي تدمج جميع جوانب التنوع البيولوجي في قطاع الطاقة. وستركز الخيارات أيضاً على تحسين مواقع البنى التحتية للطاقة وتشغيلها وآثارها التراكمية عن طريق تجنب آثارها المترتبة على التنوع البيولوجي وعناصر صلة الترابط الأخرى أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن أو استعادتها أو تعويضها. وستركز الخيارات كذلك على منع آثار عدم توافق النطاقات فيما بين السياسات المتعلقة بأمن الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي، أو التقليل من تلك الآثار. وسيدرس التقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بحكومة نظم الطاقة. وعلاوة على ذلك، سيدرس التقييم الخيارات والحوافز للتمويل؛ وكيفية إدراج وضع الأولوية للتنوع البيولوجي في الاستجابات السياساتية الحالية لجانب الطلب والعرض، واستكشاف الحلول القائمة على الطبيعة، والالتزامات وقنوات التمويل لأمن الطاقة، والحصول على الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وسيدرس التقييم الخيارات المتاحة للمضي قدماً في الانتقال من نظم الطاقة الكربونية إلى نظم الطاقة غير الكربونية،

ويستكشف التدابير اللازمة لإدارة نواتج الكربون وتخفيضها (بما في ذلك المصادر الصفيرية أو خفيضة الكربون) وكفاءة استخدام الطاقة. وأخيراً، سيستكشف التقييم آثار إنتاج الوقود الأحفوري من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، التي تترتب على فقدان التنوع البيولوجي، وإنتاج الأغذية واستخدام المياه، أو تحفيز التعاون مع المياه أو الأغذية أو الصحة بشأن المصالح المشتركة.

39- **الفصل 8: خيارات توفير النظم الغذائية المستدامة، بالتآزر مع العناصر الأخرى لصلة الترابط.** سيتناول الفصل 8 خيارات الاستجابة التي يمكن أن تنفذها الجهات الفاعلة في قطاع النظم الغذائية لإحداث التغييرات المبينة في الفصل 5. وقد تشمل خيارات الاستجابة التي يُنظر فيها السياسات والإجراءات التي تنفذ على أي نطاق فيما يتعلق بالنظم الغذائية، (مثل مجمل سلاسل القيمة لما يُجنى من الموارد البرية أو موارد المياه العذبة أو الموارد البحرية والمحاصيل الزراعية ومواد الأعلاف والألياف والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والحراجة الزراعية والحراجة). وقد تشمل خيارات الاستجابة حوكمة النظم الغذائية؛ والخيارات والحوافز للتمويل؛ وتنمية وحفظ الموارد الغذائية البرية والمستتبتة المُنتجة والمستدامة من أجل الجني الكفافي والصناعي. وسيدرس التقييم أيضاً استخدام ممارسات الإدارة الزراعية - الإيكولوجية أو العضوية أو المتكاملة لمكافحة الآفات و/أو التكنولوجيا الأحيائية؛ وتخطيط المحيطات الطبيعية المتكامل وإنتاج الأغذية الذكية مناخياً كمسارين للاستدامة. وعلاوة على ذلك، سيبحث التقييم في كيفية تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وسلامة الأغذية، وكيفية الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي. وسيُنظر في سياق التحليل في عناصر أخرى من النظام الغذائي مثل تغيير عمليات تجهيز الأغذية وتعبئتها وتوزيعها وتجارتها وتسويقها. وسيُنظر التقييم في معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية ذات الصلة بالنظم الغذائية؛ ويدرس كيفية تغيير الطلب على الغذاء واستهلاكه، وكيفية زيادة التنوع في استهلاك الأغذية لضمان الإنصاف في الحصول على التغذية. وقد تشمل خيارات الاستجابة أيضاً تلك التي تسهم في تحقيق الأمن المائي وازدهار نظم المياه العذبة؛ والتقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ وزيادة الكفاءة (مثلاً المتطلبات المتعلقة بالأراضي، والمدخلات المائية والكيميائية، وصحة التربة) في النظم القائمة للإنتاج أو الحصاد؛ وتحسين الصحة (مثلاً، نقص التغذية أو فرط التغذية؛ نوعية الهواء؛ الوقاية من الجوائح) من أجل تيسير إدخال التحسينات في جميع عناصر صلة الترابط.

40- **الفصل 9: خيارات توفير النهج المستدامة في مجال الصحة، بالتآزر مع العناصر الأخرى لصلة الترابط.** سيتناول الفصل 9 خيارات الاستجابة التي يمكن أن تنفذها الجهات الفاعلة في قطاع الصحة لإحداث التغييرات المبينة في الفصل 5. وقد تشمل خيارات الاستجابة التي يُنظر فيها السياسات والإجراءات التي تتعلق بتقييم إسهامات التنوع البيولوجي المتعلقة بصحة الإنسان (بما في ذلك النباتات الطبية، والإسهامات في التغذية وفي الصحة العقلية). وسيدرس التقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة في إمكانية الحصول على المنافع المتعلقة بالصحة (بما في ذلك للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وجماعات المجتمع المحلي، والنساء والفتيات)؛ وحوكمة حقوق الملكية الفكرية؛ وإدارة المحددات البيئية للأمراض، أو آثار نُظم الخدمات الصحية على التنوع البيولوجي. وقد تشمل خيارات الاستجابة اتخاذ الإجراءات ذات المنحى الصحي التي تقيد الصحة والتنوع البيولوجي، فضلاً عن عناصر أخرى من صلة الترابط وقد تتطلب تعاوناً بين القطاعات (مثل مرافق الصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة؛ وتنوع نظام التغذية الذي يحافظ على التنوع الوراثي للمحاصيل ويحسن التغذية؛ وخيارات الصحة الإنجابية التي تساعد صحة الأم والطفل، وتخفض من الطلب على الموارد البيئية، وتزيد إلى أقصى حد ممكن من الفوائد والحوكمة الشاملة لعدة قطاعات؛ ومعالجة نهج الصحة الواحدة في بيئة يتقاسمها البشر والحيوانات والنباتات؛ وإجراءات التعافي من كوفيد-19 التي تحد من مخاطر الجوائح في المستقبل وتخفف من تغير المناخ و/أو تعزز الأمن الغذائي⁽¹⁵⁾). وقد تكون هناك اعتبارات للسياسات والإجراءات التي تعتمد أطراً تسمح باستكشاف نهج إزاء كوكب

(15) للاطلاع على خيارات محتملة معتمدة انظر تقرير حلقة العمل بشأن التنوع البيولوجي والجوائح التي نظمها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES (2020): Workshop Report on Biodiversity and Ecosystem Services). (Pandemics of the Intergovernmental Platform on Biodiversity and Ecosystem Services)

سليم، تزيد إلى أقصى حد ممكن من المنافع والحوكمة الشاملين لعدة قطاعات. وستشمل خيارات الاستجابة تلك التي تدير الروابط بين التنوع البيولوجي والوقاية من الأمراض، بما في ذلك الروابط مع المحركات البشرية المنشأ لظهور وانتشار الأمراض المعدية بما في ذلك تلك التي تتطوي على احتمال الانتشار كجائحة مثل فيروس SARS-CoV2، وفيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS)، وفيروس نيباه، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإيبولا، ومن تلك المحركات تغير استخدام الأراضي، وتغير المناخ، واستهلاك الأحياء البرية والاتجار بها، وتربية الماشية بكثافة⁽¹⁶⁾.

41- الفصل 10: خيارات تقديم نهج مستدامة للتمويل. سيتناول الفصل 10 خيارات الاستجابة التي يمكن أن تنفذها الجهات الفاعلة في القطاع المالي لإحداث التغييرات المبينة في الفصل 5. وسيدرس التقييم دور الممولين (بما في ذلك الصناديق الخاصة للمستثمرين، ومديري الأصول، وبنوك الاستثمار والتنمية، وصناديق المعاشات التقاعدية، والمستثمرين المؤسسيين مثل شركات التأمين، فضلاً عن الأموال العامة) في تمويل التقدم نحو الخيارات المحددة في الفصول السابقة. وسينظر التقييم في خيارات الاستجابة المتعلقة بالميزانيات المحلية، والمؤسسات الخيرية، والتعاون الدولي في مجال المعونة، والمستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص، والمنظمات المتعددة الأطراف (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية). وعلاوة على ذلك، سيقم الفصل التقدم المحرز في حشد التمويل اللازم لتحقيق التغييرات التي أبرزها الفصل 5، بما في ذلك التغييرات التي تتطوي على إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ينظر الفصل في الأدوات الاقتصادية السوقية وغير السوقية في سياق منظومة المفاهيم الاقتصادية المتطورة التي يستكشفها الفصل 5 (مثلاً الثروة الشاملة، ومحاسبة رأس المال الطبيعي). وستشمل المسائل التي سيجري تناولها تقنيات تقييم النظم الإيكولوجية، والمعايير والشهادات، والحواجز غير الجمركية للتجارة، ومعايير الإقراض، وأطر الاستثمار، والنظم التجارية، بما في ذلك التوجيهات، ومخططات الدفع، وأدوات تقاسم المنافع، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من حقوق الملكية، وتسعير الانبعاثات، وخطط الحصول على المنافع وتقاسمها، وخطط المسؤولية، وتمويل البحوث، وذلك اعتماداً على تقييم المنبر المعني للتقييم واستكمالاً له، عند إنجازه.

42- الفصل 11: خيارات توفير النهج المستدامة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه، بالتآزر مع العناصر الأخرى لصلة الترابط. سيتناول الفصل 11 خيارات الاستجابة التي يمكن أن تنفذها الجهات الفاعلة في مجال البيئة أو حفظ البيئة لإحداث التغييرات المبينة في الفصل 5. وقد تشمل خيارات الاستجابة التي يُنظر فيها الحلول القائمة على الطبيعة، والتخطيط المكاني البري والبحري، وإنشاء شبكات للمناطق المحمية البرية والبحرية ومحميات المياه العذبة والممرات الإيكولوجية وإجراءات الحماية الفعالة الأخرى واستعادة البيئة والمعالجة البيئية. وقد تشمل خيارات الاستجابة القواعد التنظيمية البيئية (مثل ما يتعلق بتطوير الطاقة، وتطوير البنية التحتية، وإدارة المياه، وإدارة مصائد الأسماك، واستخدام المواد الكيميائية الزراعية، والتلوث)، والقواعد الطوعية أو اتفاقات الحوكمة الرسمية المتعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها. وستشمل الخيارات النظر في ما يلزم من البحوث والرصد والتتقيف البيئي من أجل دعم التغييرات المحددة في الفصل 5.

43- الفصل 12: موجز وتجميع للخيارات والثغرات المعرفية وتنمية القدرات. يوجز الفصل 12 فرص اتخاذ الإجراءات المتاحة لطائفة من مقرري السياسات وصانعي القرارات والجهات الفاعلة على كافة المستويات، بما في ذلك الأجزاء المعنية من منظومة الأمم المتحدة، وهيئات إدارة الاتفاقات المتعلقة بصلة الترابط المعنية بالتنوع البيولوجي، والمناخ، والغذاء، والمياه، والصحة، والطاقة، وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقاً لولايات كل منها، ومقررو السياسات، والمشرعون، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمخططون الماليون، وأوساط المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي لها صلة بأي نظم داخل صلة الترابط. وسيتضمن هذا الموجز أيضاً موجزاً تجميعياً لتكاليف اتخاذ الإجراءات والتقاعس في

(16) المرجع نفسه.

اتخاذها المحددة في الفصول من 6 إلى 11، مع تقديم استنتاج بشأن كيفية ارتباط كل منها بالآخر. وسينصب التركيز على سرد موجز لفرص التحول التي يمكن أن تحركها جهات فاعلة في قطاع ما بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، والفرص التي ستتطلب عملاً تعاونياً يشمل قطاعات متعددة وجهات فاعلة مدنية. وسيولى الاهتمام أيضاً للتنازلات المتبادلة التي يرجح أن تستمر ضمن صلة الترابط، وما يمكن عمله للتخفيف من حدة هذه التنازلات ولدعم الفئات الاجتماعية التي يرجح أن تتأثر أكثر من غيرها.

44- وسيوجز هذا الفصل النتائج المتعلقة بنقاط القوة ونقاط الضعف في أطر رصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق صلة الترابط، ويقترح خيارات لاستكمالها. وأخيراً، سيتولى الفصل تجميع الثغرات المعرفية، بما في ذلك الثغرات في الحوكمة والاحتياجات البحثية المستقبلية على النحو المحدد في جميع مراحل التقييم. وسيولى الاهتمام لفرص التآزر في سد ثغرات المعارف والقدرات عبر عناصر صلة الترابط.

ثالثاً- البيانات والمعلومات

45- سيعتمد تقييم الترابط على البيانات والمعلومات المستمدة من نظم مختلفة للمعارف واللغات، بما في ذلك المؤلفات العلمية ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، التي تتناول جميع عناصر الإطار المفاهيمي للمنبر من أجل استكشاف العلاقات المتبادلة بين الطبيعة، والإسهامات التي تقدمها الطبيعة للبشر، والمحركات، والمؤسسات، والإدارة، ونوعية الحياة الجيدة.

46- وسيولى الاهتمام، وفقاً لسياسة المنبر في مجال إدارة البيانات، إلى كفاءة الوصول إلى البيانات الوصفية، وإلى البيانات الأساسية المقابلة، كلما أمكن ذلك، من خلال عملية تقبل البحث، وإمكانية الوصول، والتشغيل المتبادل، وإعادة الاستخدام من أجل كفاءة قابلية المقارنة بين التقييمات. وعلاوة على ذلك، ستعمل فرقة العمل المعنية بالمعارف والبيانات على كفاءة إتاحة نتائج تقييم الترابط (أي النواتج المتعلقة بالمعارف والبيانات الوصفية) على نطاق واسع لاستخدامها في تقييمات المنبر المستقبلية والاستخدامات الأخرى.

47- وسيحدد التقييم أيضاً ما قد يكون متاحاً أو ما ينشأ من مصادر البيانات والمعلومات ذات الصلة على الصعيدين العالمي والإقليمي وسيسعى إلى الوصول إليها. وتشمل مصادر البيانات المحتملة، على سبيل المثال لا الحصر، المؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية والوطنية، والمؤلفات العلمية، والمنشورات غير الرسمية، ومعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. وسيبلغ عن احتياجات عملية التقييم على نطاق واسع من أجل تحديد البيانات والمعلومات ذات الصلة وتشجيع تبادلها.

48- وستدعم فرقة العمل المعنية بالمعارف والبيانات العمل المتعلق بنوعية البيانات والمعلومات، والثقة، والمتغيرات والمؤشرات الأساسية للتنوع البيولوجي، وخطوط الأساس، ودرجة التمثيل، حسب الاقتضاء. وكذلك ستدعم الخبراء في تحديدهم للثغرات المعرفية، فتعزز بالتالي إنتاج المعارف من أجل معالجة الثغرات التي تم تحديدها.

49- وسيجري تناول معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والاستفادة منها في التقييم وفقاً لنهج المنبر الذي اعتمده الاجتماع العام في المقرر م.ح.د-1/5 والتوجيهات ذات الصلة بشأن تنفيذه التي أعدتها فرقة العمل المعنية بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية.

رابعاً- بناء القدرات وتنميتها

50- ستساعد أنشطة بناء القدرات على دعم وضع التقييم والأخذ به. وستصمم الأنشطة وفقاً للهدف 2 المتعلق ببناء قدرات برنامج عمل المنبر حتى عام 2030 والخطة المتجددة لبناء القدرات، بتوجيه من فرقة العمل المعنية ببناء القدرات. وستشمل الأنشطة، رهنا بتوافر الموارد، ما يلي: برنامج الزمالات التابع للمنبر؛ وبرنامج التدريب والتعريف؛ وحوارات العلوم والسياسات؛ وتقديم الدعم للأنشطة التي تنظمها منظمات أخرى دعماً للأخذ بنتائج التقييم واستخدامها في جميع القطاعات وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات على الصعيد الإقليمي (أو دون الإقليمي) والوطني.

خامساً- الاتصالات والتواصل

51- سيُنشر تقرير تقييم الترابط وموجزه الخاص بمقرري السياسات في شكل إلكتروني، وسيتاح على الموقع الشبكي للمنبر، وسيروّج له من خلال قنوات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للمنبر. وسيتاح الموجز الخاص بمقرري السياسات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وسيطبع عند الطلب، إذا سمحت الموارد بذلك. وسيستند التواصل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجمهور الأوسع من صانعي القرارات، إلى استراتيجية المنبر وميزانيته للاتصالات والتواصل.

52- وسيجري تنفيذ الاتصال والتواصل منذ البداية وأثناء وضع التقييم من أجل بناء مشاركة مع أوساط المعارف الأوسع والمستخدمين النهائيين للتقييم. وسيساعد التفاعل مع المستخدمين، عبر القطاعات، على تحديد نوع ونطاق منتجات الاتصال وأدوات دعم السياسات بلغات متعددة (حيثما كان ذلك مناسباً وحسب القدرات المتاحة)، لكي يجري تطوير تلك المنتجات والأدوات كجزء من التقييم.

سادساً- الدعم التقني

53- ستقدم وحدة الدعم التقني، التي تتألف من عدة موظفين فنيين وإداريين متفرغين، الدعم التقني لتقييم صلة الترابط. وستعمل هذه الوحدة بالتعاون الوثيق مع أفرقة الخبراء التي تُعد التقييمات الأخرى للمنبر ومع فرق العمل التابعة للمنبر، ومع وحدات الدعم التقني التابعة لكل منها.

سابعاً- العملية والجدول الزمني

التاريخ	الإجراءات والترتيبات المؤسسية
2021	
الربع الثاني	يُدعى الاجتماع العام في دورته الثامنة إلى أن يوافق على إجراء تقييم صلة الترابط، وأن يطلب إلى الأمانة وضع الترتيبات المؤسسية اللازمة لتفعيل الدعم التقني اللازم للتقييم
الربع الثالث	يطلب فريق الخبراء المتعدد التخصصات، عن طريق الأمانة، ترشيحات لخبراء من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين
الربع الرابع	يختار فريق الخبراء المتعدد التخصصات الرؤساء المشاركين للتقييم والمؤلفين الرئيسيين المنسقين والمؤلفين الرئيسيين والمحررين المراجعين بما يتماشى مع إجراءات إعداد نواتج المنبر، بوسائل منها تنفيذ الإجراء المتعلق بسد الثغرات في الخبرات
الربع الأول	إبلاغ المرشحين بقرار الاختيار
الربع الأول	اجتماع لجنة الإدارة (الرؤساء المشاركون وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذي كلفته هذه الهيئات بالتقييم) من أجل التخطيط لاجتماع المؤلفين الأول
2022	
الربع الأول	عقد الاجتماع الأول للمؤلفين بحضور الرؤساء المشاركين، والمؤلفين الرئيسيين المنسقين، والمؤلفين الرئيسيين، والمحررين المراجعين، وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين يمثلون جزءاً من لجنة إدارة التقييم
الربع الأول إلى الثالث	إعداد المسودات التمهيديّة ومشاريع المرحلة الأولى للفصول
أوائل الربع الرابع	الاستعراض الخارجي الأول (6 أسابيع) - إتاحة مشاريع الفصول لاستعراض الخبراء

التاريخ	الإجراءات والترتيبات المؤسسية
الربع الرابع	عقد الاجتماع الثاني للمؤلفين بحضور الرؤساء المشاركين، والمؤلفين الرئيسيين المنسقين، والمؤلفين الرئيسيين، والمحررين المراجعين، وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين يمثلون جزءاً من لجنة إدارة التقييم
	بالتعاقب مع الاجتماع الثاني للمؤلفين: عقد اجتماع للمضي قدماً في إعداد الموجز الخاص بمقرري السياسات مع الرؤساء المشاركين والمؤلفين الرئيسيين المنسقين والمؤلفين الرئيسيين وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين يمثلون جزءاً من لجنة إدارة التقييم
2023	
الربع الأول إلى الثالث	إعداد مشاريع المرحلة الثانية للفصول ومشروع المرحلة الأولى للموجز الخاص بمقرري السياسات
الربع الثاني	حلقة عمل للتأليف من أجل المضي قدماً في إعداد الموجز الخاص بمقرري السياسات مع الرؤساء المشاركين والمؤلفين الرئيسيين المنسقين والمؤلفين الرئيسيين وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين يمثلون جزءاً من لجنة إدارة التقييم
الربع الثالث	الاستعراض الخارجي الثاني (8 أسابيع) - إتاحة مشاريع الفصول ومشروع الموجز الخاص بمقرري السياسات من أجل استعراضه من الحكومات والخبراء
الربع الرابع	عقد الاجتماع الثالث للمؤلفين بحضور الرؤساء المشاركين، والمؤلفين الرئيسيين المنسقين، والمؤلفين الرئيسيين، والمحررين المراجعين، وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين يمثلون جزءاً من لجنة إدارة التقييم
	بالتعاقب مع الاجتماع الثالث للمؤلفين: عقد اجتماع للمضي قدماً في إعداد الموجز الخاص بمقرري السياسات مع الرؤساء المشاركين والمؤلفين الرئيسيين المنسقين والمؤلفين الرئيسيين وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين يمثلون جزءاً من لجنة إدارة التقييم
2024	
الربع الأول	حلقة عمل عبر الإنترنت للتأليف من أجل المضي قدماً في إعداد الموجز الخاص بمقرري السياسات مع الرؤساء المشاركين والمؤلفين الرئيسيين المنسقين والمؤلفين الرئيسيين وأعضاء المكتب وفريق الخبراء المتعدد التخصصات الذين يمثلون جزءاً من لجنة إدارة التقييم
الربع الثالث	الاستعراض الخارجي النهائي (6 أسابيع) - إتاحة المشاريع النهائية للفصول ومشروع الموجز الخاص بمقرري السياسات من أجل استعراضه من الحكومات والخبراء
أوائل الربع الرابع	ينظر الاجتماع العام، في دورته الحادية عشرة، في الموافقة على الموجز الخاص بمقرري السياسات والفصول من أجل قبولها
الربع الرابع	أنشطة الاتصال فيما يتعلق بالتقييم